

هذه الرسالة المسماة

شبهه تدحضها

حقاً نق

لؤلؤها

الشيخ الحاج محمد بن الشيخ

المغربي الألباضي

طبع على نفقة العبد لله

سعيد بن خلف محمد الخروصي العماني

١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م

## بسم الله الرحمن الرحيم

« شبه تدحضها حقائق »

بعد انقضاء الملتقى السادس عشر للفكر الاسلامي المنعقد بمدينة تلمسان بالجزائر سنة 1982 حول موضوع السنة وكان من جملة أعماله الندوة المنعقدة حول المسانيد والكتب الصحاح المدونة في السنة ومن بينها مسند الامام الربيع ابن حبيب بن عمرو الفراهيدي وما جرى بشأنه من حوار علمي بناء . وبعد التوصيات التي انبثقت عن الملتقى ومن ضمنها التوصية باعتماد جميع كتب الحديث والسنة التي ثبتت صحتها لدى جميع المذاهب الاسلامية لتكاملها بعضها ببعض اذا بفضيلة الدكتور الشيخ خليل ابراهيم مولى خاطر استاذ بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة من المملكة العربية السعودية يكتب رسالة الى فضيلة الشيخ ناصر محمد مرموري . هذا نصها بعد الديباجة والمقدمة :

صلى

فضيلة الشيخ : اشكركم على اهتمامكم بوصول كتاب  
مسند الربيع إلي حيث وصلني من بعض الطلبة العمانيين في  
الجامعة الاسلامية كما وصلتني نسخة أخرى من عمان من  
مكتبة الاستقامة بعمان .

وقد قرأت الكتاب بتمعن وتدبر وتمحيص فتبين لي مما  
لا شك فيه ان الكتاب لم يكتب ولم يؤلف في القرن الثاني  
أو الثالث الهجريين ، وقد استخرجت عشرة أدلة على ذلك ،  
بل زاد الامر شدة عندما أقول بأن الكتاب مع الاسف ليس فيه  
حديث واحد متصل السند ولعلني اذكر لكم بعض الامور .  
ان السند منقطع بين أبي عبيده وجابر بن زيد ، فوفاة  
جابر بن زيد سنة اثنين وتسعين ، بينما ولادة مسلم بن أبي  
كريمة سنة خمس وتسعين ، فأين التقيا ؟ ولذا لا يوجد في  
الكتاب كله ما يصرح فيه ابو عبيده بالتحديث والسماع .

ثم وجدت الربيع نفسه يروي عن أناس ولدوا بعده ، أو  
ماتوا بعده بأكثر من خمسين أو أربعين عاما ، بل زاد تعجبي  
أكثر عندما رأيت جابر بن زيد يروي عن أناس توفوا بعد  
المائتين بثلاثين أو عشرين سنة فأين التقوا به أو التقى بهم .  
ثم فيما يتعلق بالعقائد لمن عندهم خبرة في الموضوع  
وكتبت قبل ستة عشر عاما في هذا الموضوع أنه يوجد فيه  
نصوص لم تعرف في العقائد الا في القرن الثالث او الرابع  
الهجريين . كما يضيف الى الصحابة الاوائل امورا لم تعرف

ولم يزاولها أهل العلم الا في القرن الثالث أو الرابع . وذلك فيما يتعلق بتأويل آيات الصفات وغيرها .

أما من الناحية الحديثية ففيه الطامات . ان بعض الاحاديث الموجودة فيه مما اتفق أهل العلم بالحديث انها موضوعة ومكذوبة وان بعضاً منها مما هو ثابت عند أهل الحديث أنها لم تثبت إلا بطرق معينة أو عن صحابي معين ، ومع هذا توجد فيه من غير تلك الطرق او غير ذلك الصحابي . وقد حملني هذا الى جمع طرق بعض الاحاديث للتأكد من صحة ذلك فبان ما قلته والحمد لله . أخذ مثالا لذلك أول حديث فيه ، لكني لم اشرع في الكتابة ، وليس ذلك والحمد لله من شيمتي فبحثت عن ترجمة للربيع أو أبي عبيدة فيما عندي من كتب الرجال المطبوع والمخطوط سواء في الثقات أو الضعفاء أو الوضاعين ، فلم أعثر على ترجمة تفني .

ولما كان أهل مكة ادرى بشعابها وأنتم ان شاء الله فيما نحسبكم من أهل العلم والاطلاع خاصة فيما يتعلق بمذهبكم ولذا أرجو أن تعينوني وأنتم أهل ثقة إن شاء الله فيما يلي .

1 - هل توجد ترجمة للربيع وأبي عبيدة من كتب موثوقة معتمدة تبين سنة الولادة والوفاة ، والنشأة ، والطلب ، والعلم ، والثقة والضبط ... الخ

3 - باعتبار الوارجلاني هو الذي رتب الكتاب ومع هذا فان السالمي في شرحه يذكر عدم وجود نسختين متفقتين ، مما جعلهم يلفقون نسخة للطباعة حتى وصلت نسخة الشيخ طفيس وضحوا عليها فهل توجد عندكم ترجمة للشيخ الوارجلاني ، وما مدى اعتماده في ترتيب هذا الكتاب ، وهل ذكر ذلك في مصادر معتبرة .

4 - بالنسبة للمسند ، ماذا عندكم من معلومات عنه من الناحية الحديثية ، ثم لِمَ لَمْ يظهر أثناء قيام الدولة الاباضية في المغرب . أما ما ذكره في شرح المسند عزالدين التنوخي فالرجل غير ثقة ، لانه ليس من أهل العلم بالحديث ، وإنما هو في اللغة العربية ، ولا اطلاع له على علوم الحديث بالشكل الكافي ، والا كيف يكتب التناقض هو بنفسه .

ارجو الاجابة وبشكل صريح وواضح ، مع توثيق كل نص حتى إن كتبت اعتمد على ما تذكرونه إن شاء الله .

كما أرجو ان يعلم فضيلة الشيخ أنه ليس قصدي الطعن أو التشهير لا والله ، وإنما هو الوصول الى الحق لا غير والا فان كتب الحديث المعتمدة عند المسلمين مليئة بالرواة عن الخوارج والشيعة والمعتزلة وغيرهم . وقد نص جمهور العلماء في الحديث والاصول والفقه وهو المعتمد عند المتأخرين ، أهل اصحاب الاهواء والبدع كما سبهم أهل الحديث



رواياتهم مقبولة ما لم تكن بدعتهم مكفرة ، وما لم يكونوا  
يستجيزون الكذب في الحديث دعماً لمذهبهم ولعلكم سمعتم  
كلمتي في الندوة في دعوتي لجمع كلمة المسلمين والترفع  
عن الخلافات المذهبية فلست من المتعصبين والحمد لله .  
ولكني من المعتدلين . وأما في المجال العلمي فلا بأس من  
المناقشة والمناظرة شريطة ألا تثير الضغائن والحقد .

وليعلم فضيلة الشيخ ان اخراج حديث عن حديث رسول  
الله ﷺ وادخال ما ليس فيه سواء فلست فرحاً عندما أنفي  
صحة هذا الكتاب عندما يكون صحيحاً . ولست فرحاً عندما  
أثبت أنه ليس هو صحيحاً .

لذا لم اكتب شيئاً ، بل حضرت مادة البحث مستوفاة بين  
يدي انتظر ردكم ورد فضيلة مفتي عمان كما أرجو أن تعلموا  
أن الدافع الحقيقي انما هو الدفاع عن السنة النبوية الشريفة  
ليس غير . ولعل ذلك وضح لكم اثناء وجودي بينكم  
في تلمسان .

## بسم الله الرحمن الرحيم

الى فضيلة الشيخ الدكتور خليل ابراهيم مولى خاطر  
 أراني الله وإياه الحق حقا ورزقنا اتباعه واتباع أهله وجهه  
 وحب أهله وأراني الله وإياه الباطل باطلا ورزقنا اجتنابه  
 واجتناب أهله وبغضه وبغض أهله وأجارنا أن يشبه علينا أمر  
 ديننا من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا  
 مرشدا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد .

- فأذكركم فضيلة الشيخ وتقسي والذكرى تنفع المؤمنين :
- 1 - انما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله  
 لعلكم ترحمون .
  - 2 - كما يجب علينا ان نتذكر قوله تعالى تلك أمة قد  
 خلت لها ما كبت ولكم ما كبتم ولا تألون عما  
 كانوا يعملون .
  - 3 - أنه لا تزر وزارة وزر أخرى
  - 4 - ان الله يعلم ما في قلوبنا ولا نعلم ما في نفسه .
  - 5 - يقول عز وجل وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه  
 يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله  
 على كل شيء قدير .

6 - ان من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

7 - ان الله رفع عن أمة محمد ﷺ الخطأ والنسيان وما استكروها عليه .

8 - ان ما من عالم الا وفي علمه مأخوذ ومترك ما عدا صاحب القبر ﷺ .

9 - ان فوق كل ذي علم عليم .

10 - أن ما أوتينا وما أوتيتم من العلم الا قليلا .

11 - قد بما قيل علمت شيئا وغابت عنك أشياء .

12 - ان الاصل في المسلمين العدالة والصدق فيما يروون أو يتقانون أو يشهدون به حتى يثبت عكسه أو تجريحهم بمجرع .

13 - ان أبعد الناس عن الكذب والوضع في الاخبار من يتقد ان الكذب عامه كبيرة وأكبر الكذب الكذب على الله ورسوله . وان الكبيرة تخلد صاحبها في النار . كما هر معتقد الاباضية .

14 - روي عن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه .



15 - ان من علم شيئا حجة على من لم يعلم ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ومن سمع حجة على من لم يسمع .

16 - انه لم يدع أحد ممن صنف في الحديث أنه استوعب جميع الاحاديث النبوية ، حتى يعتبر ما لم يأت به باطلا .

17 - انه لم يدع أي أحد ممن صنف رجال الحديث وترجم لهم أنه استوعب كل رجل من رجال الحديث على وجه الارض ، حتى يعتبر كل من لم يأت في مصنفه مهدورا من قائمة رجال الحديث .

أيها الشيخ الكريم : بناء على هذه القواعد التي وضعها الله ورسوله وخيار هذه الامة للحوار الاخوي الجاد البناء وللمجادلة الحسنة بين المسلمين وغيرهم ، استمع فضيلتكم وفضيلة الشيخ الناصر مرموري وقد كاتبتموه برسالة فتفضل باطلاعنا عليها ، فاستمعته وإياكم أن أجيبكم عنها بما نرجو ان يكون حقا وصوابا عند الله ثم عندنا وعندكم في حق الاسئلة بل الاستشكالات التي أو ردتتموها على كتاب يعتبر من أقدم - ان لم يكن أقدم - ما كتب ودون وصنف في السنة النبوية الطاهرة ، بقطع النظر مبدئيا عن طريقة تصنيفه والاسم الاصطلاحي الذي اطلق عليه وذلك ان الكتاب الذي بين ايديكم ، وقد تفضل الشيخ الناصر بتزويدكم بنسخة منه

جزاء الله خيراً اطلق عليه اسمان اصطلاحيان متناقضان في نظركم ونظر الفنيين الخبراء بفنون الحديث . وهما اسم مسند الامام الربيع والجامع الصحيح للامام الربيع . والمسند والجامع اسمان متناقضان في المدلول الفني . اذ الشأن المعروف في المسند اصطلاحا ان ترتب احاديثه على حسب الرواة ، فيبدأ مثلاً بمسند أبي بكر ، مسند عمر ، مسند عثمان ، مسند علي ، وهكذا على حسب ما يختار صاحب الكتاب من أساس للترتيب ، إما الهجرة أو البدريّة أو الحديثية وغيرها من أصحاب الاحداث الهامة أو تاريخ الوفيات السابق فالاسبق أو على حسب الحروف الابجدية أو حروف المعجم وهي أول الطرق اعتمادا في تصنيف الحديث بعد مرحلة الجمع الجملي . وذلك مالا تجدونه في النسخة المطبوعة من كتاب الربيع بين ايديكم ، وعليه فلم يسمي مسنداً ؟

بينما المجاميع الصحاح كالجامع الصحيح للإمام البخاري ، ومثله للإمام مسلم وغيرهما فالشأن فيها اصطلاحا ان ترتب احاديثه على أساس كتب وأبواب العلم والاحكام ، مثل كتاب العلم ، باب بدء الوحي كتاب الصلاة ، باب مشروعية الصلاة ، وهكذا يتبع كل الكتب والابواب الفقهية حسب توسع او اختصار صاحب الكتاب وحسب الاجمال

والتفصيل لتلك الكتب والابواب ولا يناقش في ذلك الا على  
 اساس أن يأتي بحديث في باب لا يمت اليه بصلة وهذه  
 الطريقة متأخرة في الوجود والاعتماد والتصنيف بمقتضاها  
 في الحديث فلم اطلق على كتاب الربيع اسم الجامع مع أنه  
 من أول - ان لم يكن أول - ما صنف في الحديث ؟

فالجواب والله اعلم : ان اسم المسند اطلق عليه باعتبار  
 تاريخ تصنيفه من عهد الربيع اذ قد صنفه على اساس الرواه  
 ولم يكن يعرف رجال الحديث ، آنذاك غيرها بقطع النظر  
 عن اساس الترتيب فأطلق عليه اسم المسند ولكن - وأنتم  
 أدري بهذه الحقيقة العلمية - أن الاستفادة علمياً من المسانيد  
 صعبة جداً لا يقوى عليها الا اولوا العزم والصبر من العلماء  
 المرادين بحيث من أراد أن يستفيد مسألة فقهية في موضوع  
 معين ، كالربا أو الزكاة مثلاً ، فعليه ان يتبع المسند من  
 أوله الى آخره عسى ان يظفر ببقيته ، وليس للناس جميعاً  
 مثل ارادتهم - فضيلة الشيخ - أن يعتكف على تتبع كتاب  
 من أوله إلى آخره في جلسة واحدة أو عدة جلسات ولذلك  
 تيسراً على طلبة العلم ورواد المعرفة الحريصين على الهداية  
 بهدي نبيهم ومعرفة أحكام دينهم عند المرتب الامام  
 أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم الوارجلاني المتوفى سنة 570 هـ  
 الى اعادة ترتيب كتاب الربيع على اساس كتب العلم وأبواب  
 الفقه المعروفة المصطلح على ترتيبها بداية من كتاب العلم

الى العقائد واصل الدين ثم العبادات ثم المعاملات وبعدها السير والاخلاق على حسب سعة المصنف وشموله أو اختصاره واقتصاره على بعض ما ذكر واطلق عليه بمقتضى ذلك الجامع الصحيح ، وبذلك يظهر وجه التناسب والتوافق بين الاطلاقين - فالاول - المسند باعتبار أول نشأته وتدوينه ، والثاني الجامع باعتبار بروزه واستقراره .

وقد يتساءل فضيلتكم عن الاصل الاول ، المسند الذي رتبه الربيع بنفسه وذلك فعلا ما لم نعر له اثر . وإليكم الجواب على لسان الاستاذ علي علي منصوري كلمة قالها وكتبها في مقدمة قدم بها الطبعة الثانية لكتاب شرح النيل قال فيها على الخصوص : « وإن كانت المكتبة الاسلامية قد هلك وسلب منها أكثر المؤلفات الا ان البقية الباقية فيها الفناء بما يكفي لكي تنه على جميع التشريعات في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ان احسن عرضها وتبويبها . اذ من المسلم ان البقية الباقية من كتب الفقه الاسلامي اما حبيسة في اقبية المكتبات في الآستانة وغيرها ، واما شبه معتقلة بدور الكتب الاخرى ، اه الى آخر الفقرة .

واذا قيل هذا بالنسبة للمكتبة الاسلامية بصفة عامة ، فإنه يقال بصفة أخص بالنسبة للمكتبة الإباضية وما أحاط بها في جميع عصورها من مضايقة وما نالها من اكساح ومصادرة



واحراق والى الآن ، ما دام هناك من ويحاول القضاء على  
 البقية الباقية منها بأيدي الناس بشبه أوهي من خيط  
 المنكبوت اذا عرضت على محك التاريخ الحقيقي الواقعي  
 دون التاريخ المصطنع على أهواء الملوك والرؤساء والامراء  
 الجورة القدامى والمحدثين . هذا جواب عن الشبهة الاولى  
 وان لم تثيروها فضيلة الشيخ المحترم .

الشبهة الثانية قلتم ان في المسند احاديث رويت عن  
 رجال من القرن الثالث والرابع بينما الريع توفي حوالي  
 سنة 170 هـ فأين التقى معهم أو التقوا به .

الجواب : اذا اخذنا بعين الاعتبار مرتب الكتاب الشيخ  
 ابا يعقوب يوسف بن ابراهيم الوارجلاني المتوفي سنة 570 هـ  
 على أنه قام ازاء المسند بعملين : أولهما اعادة ترتيبه على  
 أساس ابواب الفقه على غرار المجاميع الصحاح . ثانيهما قام  
 ازاءه بعمل الامام الحاكم في مستدركه على الصحيحين ،  
 فالامام ابو يعقوب استدرك على الامام الريع بعضاً ان لم  
 نقل كثيراً من الاحاديث التي ثبتت عنده صحتها اما عن  
 طريق الريع او عن طريق غير الريع . عن مشائخه  
 ابي عبيدة أو غيره كضام بن السائب ، وابي نوح صالح  
 الدهان ، أو أبي صفرة وغيرهم مما صح عنده سندها فأدرجها  
 في الكتاب ليستكمل بذلك أبواب الفقه المطلوب إكمالها فيه



لإتمام النفع والفائدة وإبلاغ الرسالة ونشر العلم وهذا يقتضي  
 طبعا أن يذكر رجال سنده من شيوخه وشيوخ شيوخه ممن  
 جاءوا بعد الربيع ما بين منتصف القرن الثاني وقرب نهاية  
 القرن السادس . غير أنه بدل أن يفرد استدراكاته بتصنيف  
 خاص ، أدرجها ضمن كتاب الربيع اعترافاً له بالفنل  
 والجميل ، وانكاراً للذات ، واحتساباً للاجر عند الله وللآخرة  
 خير وأبقى .

أما ادعاء ان جابر بن زيد روى عن رجال من القرن  
 الثالث والرابع فذلك ما لم تذكروا له ولو مثالا واحداً ولن  
 تجدوه . اللهم الا اذا كان عن تشابه في الاسماء وذلك كثير ،  
 أن يسمى انسان من قرن متأخر باسم انسان من قرن سابق ،  
 ويشتهر اللاحق دون السابق ويلتبس على بعض المترجمين ،  
 ولنا مثل في جابرنا هذا في المذهب فلا يكاد يذكر جابر  
 عند الإباضية الا وينصرف الى جابر بن زيد بينما المحدث  
 الاصيل عن النبي ﷺ هو جابر بن عبد الله الانصاري .

الشبهة الثانية : قلتم انكم لم تجدوا في المسند من اوله  
 الى آخره ان أبا عبيدة استعمل لفظ التحديث حدثي أو  
 حدث ، او لفظ الاخبار أخبرني او أخبرنا ، أو الانباء أنبأني  
 أو أنبأنا ، أو السماع سمعت ، مما تبين لكم ان أبا عبيدة لم  
 يعاصر جابراً ولم يلتق به ، ولينقل مثل ذلك في رواية الربيع

عن أبي عبيدة انه لم يلتق به ولا صلة بينهما ، وكذلك  
بالنسبة لجابر ومن روى عنهم من الصحابة وعائشة رضي الله  
عنهم ، ولذلك قلتم انه ليس في الكتاب ولا حديث واحد  
صحيح السند متصل .

سيدي الشيخ : لقد تتبعنا وتتبعوا أنتم ان شئتم معي  
الجامع الصحيح للامام البخاري ، والموطأ للامام مالك ، وهما  
أصح ما بين أيدي الناس من كتب الحديث عندكم ، فوجدت  
أنهما يوردان سند الحديث بالالفاظ الاصطلاحية التي أشرتم  
اليها من السماع ، والتحديث والاختبار والانباء ، من لدنهم  
كمدونين الى عصر التابعين فقط أما من التابعين الى  
النبي ﷺ فيكتفون بمجرد الغنعة اكتفاء بنزاهة الرواة  
وصدقهم في التبليغ وثبتهم في الرواية واليكم هذه الامثلة  
من ذلك من كتاب الموطأ الجزء الاول المطبعة المصرية  
سنة 1279 هـ صحيفة 142 .

« افتتاح الصلاة ، مالك عن ابن شهاب عن سالم  
ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ الحديث وفي  
صحيفة 144 مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين  
ابن علي بن أبي طالب أنه قال كان رسول الله ﷺ  
الحديث . وعلي بن الحسين مات سنة ثلاث وتسعين وقيل  
فيه غير ذلك ، فهو لم يدرك جد أبيه لأمه النبي ﷺ

فالحديث مرسل قطعاً . وفي صحيفة 145 مالك عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار . ( قال الشارح الزرقاني : أحد الفقهاء التابعين ) ان رسول الله ﷺ ... الحديث .... فالحديث مرسل قطعاً . وفي نفس الصحيفة 145 مالك عن ابن شهاب عن أبي مسلمة بن عبد الرحمان بن عوف ان أبا هريرة كان يصلي لهم .... فالحديث موقوف وفي صحيفة 146 مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله ابن عمر كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فالحديث موقوف . هذا ما ورد من ارسال ووقوف وايصال مع العنونة في باب واحد . ولنتقل الى اخر الجزء صحيفة 360 « الامر بالوضوء لمن مس القرآن » مالك عن عبد الله بن أبي بكر ( بن محمد ابن عمرو ) زاد الشارح الزرقاني ، بن حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن الا طاهر . فالحديث كما ترون معنعن وهو ولا بد اما أن يكون مرسلأ أو منقطعاً أو معضلاً .

وفي صحيفة 361 « الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء » مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد ابن سيرين ( قال الشارح . مات سنة عشر ومائة ) أن عمر ابن الخطاب .... فالحديث معنعن وموقوف ومنقطع لان ابن سيرين لم يدرك عمر بن الخطاب اذ ولد سنة 33 هـ وفي

نفس الصحيفة « ما جاء في تحزيب القرآن » مالك عن داود  
ابن الحصين عن الاعرج عن عبد الرحمن بن عبد ( قال  
الشارح بلا إضافة اسم أبيه ) القاري ان عمر بن الخطاب ، قال  
من قاته.... الحديث.... فالحديث معنعن وموقوف ، ويبندو  
ان فيما استعرضنا من الاحاديث كفاية لتغطي لنا صورة عن  
أسلوب الرواية في عصر مالك ومن قبله اذ لم يكونوا  
يشرطون استعمال لفظ التحديث أو السماع أو الاخبار أو  
الانباء لانها ألفاظ لم تكن معهودة عندهم من قبل وانما  
ابتكرت فيما بعد . ونعم ما ابتكره رجال مصطلح الحديث  
لما كثر الوضع والزور والافتراء فوضعت مقاييس القبول  
والرفض بالمعاصرة واللقاء والسماع والتحديث والاخبار فردا  
او جماعة أو بالمكاتبة والمناولة والبلاغ مما لم يكن يعرفه  
الاولون ولا هم بحاجة اليه .

واليكم مزيد أمثلة من الجامع الصحيح للبخاري . يتبين  
فيها الفرق بين أول السند وآخره لتباين الأزمان والرجال  
- الجزء الاول - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ميدان  
الازهر مصر صحيفة 26 باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى  
من سامع . حدثنا مسدد قال حدثنا بشر قال حدثنا ابن عون  
عن ابن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه ذكر  
النبي ﷺ قعد عن بعيره الحديث . صحيفة 27 باب ما كان  
النبي ﷺ يمشي عليه من الثياب



محمد بن يوسف قال اخبرنا سفيان عن الاعمش عن أبي وائل  
عن ابن مسعود قال كان النبي ﷺ الحديث . وفي نفس  
الصحيفة باب من جعل لأهل العلم أيا ما معلومة حدثنا عثمان  
ابن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال  
كان عبد الله يذكر الناس.... الحديث .

انتقل كما انتقلت صدقة الى صحيفة 146 من نفس الجزء  
فوجدت باب من صلى للناس جماعة بعد ذهاب الوقت :  
حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي  
سلمة عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب جاء يوم  
الخنق الحديث.... والى صحيفة 185 من نفس الجزء باب  
ما جاء في السمي بين الصفا والمروة الخ... حدثنا محمد  
ابن عبد الله بن ميمون قال حدثنا عيسى بن يونس عن  
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال  
كان رسول الله ﷺ الحديث . وحسبنا فضيلة الشيخ هذه  
النماذج من رواية البخاري وهو أصح جامع عند رجال  
الحديث ولا اخال طريقة البخاري الا واحدة من أول جامع  
الى آخره . يتبين لنا الفرق في طريقة السند والرواية بين  
أو السلسلة وآخرها اذ يروي الحديث من لسنه بطريق  
التحديث أو السماع أو الاخبار من شيخه المباشر ثم الذي قبله  
حتى اننا انتهى الى الحلقات الذهبية كما يعبر عنها .



والمؤلفة عادة من كبار التابعين وصغار الصحابة وكبارهم - حيث لا يهتمون في دين ولا ضبط ولا تحيز أو انتماء لطائفة أو أخرى إذ لا وجود لها آنذاك - أثبتوا الحديث كما نقل عنهم بدون استعمال العبارات الاصطلاحية المستحدثة بعدهم وهنا من كمال الامانة العلمية في النقل . وحيث أن أحاديث كتاب الربيع كلها ثلاثية السند من ذوات السلاسل الذهبية الآتفة الذكر ، التي لا تحتاج الى ذكر التحديث أو السماع أو الاخبار فقد جاءت كلها بطريق واحد : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس او عن عائشة ، أو عن ابن عمر أو عن أبي هريرة الى غيرهم من السبعين من الصحابة البدرين فضلا عن سواهم ممن ادركهم جابر .

ونرجو الا يعزب عن ذهنكم كيف ضبط اسم « أبو عبيدة » هكذا مرفوعا في كل المسند مما يقتضي أن العامل المضر يقدر فعلا فاعله أبو عبيدة ، فيكون المعنى أو المقدر حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا ولا يمكن تقدير غير ذلك من مثل عن ، أو ، أن ، وذلك ما صرح به في الاحاديث الاولى ، وهنا يفيد الاتصال قطعاً .

أما اذا قلتم ان رجال السند في البخاري قد ثبتت معاصرة بعضهم لبعض ، بل اتصال والتقاء بعضهم ببعض وفق شروط البخاري ، قلنا : وأيضا ثبت مثل ذلك أو أوثق بين الربيع

وأبي عبيدة وبين أبي عبيدة وجابر . وبين جابر وابن عباس وعائشة وأصراهما قلت إن صلة هؤلاء بعضهم ببعض ولقاء بعضهم البعض اوثق لأنها صلة تتلمذ واختصاص وتخرج من مدرسة معينة ومزاملة وملازمة لسنوات عديدة لا مجرد رواية ينقلها الواحد عن الآخر بعد رحلة أو لقاء عابر هنا أو هناك ، وذلك التخرج وتلك الزمالة والصحة وتلك الملازمة الطويلة مما اثبتته كل كتب السير التي كتبت عن أولئك الرجال وإن كنتم لم تطلعوا على شيء منها فقد نعتزكم وقد لا نعتزكم لأن من جهل الشيء عاداه . والجهل : يكون عذراً عند الله ولا عند الناس . فلو كلفتكم أنفسكم عناء البحث والتقيب في المظان المعبرة عند ذويها لوجدتم الكفاية والغنية . واليكم هذا المثال للتوضيح والبيان :

انكم ان أردتم ان تتعرفوا الى الحالة المدنية والعائلية لفضيلة الشيخ ناصر المرموري ومقامه ، أو فضيلة مفتي سلطنة عمان وفضله أو فضيلة الشيخ بيوض والقطب طفيس ، فانكم لن تجدوا شيئاً من ذلك مطلقاً في سجلات أو أراشيف المملكة العربية السعودية - مثلاً - ولكنكم اذا سألتهم عن الشيخ أحمد الخليفي في عمان ، وعن الشيخ بيوض أو الطفيس ، أو الثميني أو المرموري في الجزائر وفي الجنوب خاصة تملككم العجب العجائب مما تسمعون عنهم ، ومثل ذلك لو أردنا ان نعرف شيئاً عن ترجمة فضيلة الشيخ خليل ابراهيم

مولى خاطر ، هنا في الجزائر قبل سنة أو سنتين فباتنا سوف  
لا نجد له أثراً يذكر اللهم الا في مصالح الأمن وشرطة الحدود  
عند الجمارك لتسجيل الدخول والخروج ، وإلا في وثائق  
الملتقى السادس عشر للفكر الاسلامي او الذي قبله وقد  
شارك فيه بحديث أو محاضرة ، بينما لو سألنا عنه الجامعة  
الاسلامية في المدينة المنورة أو جامعة محمد بن سعود  
بالرياض فربما قد نهال بما نسمع عنه في الفضل والعلم  
وغيره ، وليقس على هذا معرفتنا ومعرفتكم برجال العلم في  
كل مذهب - ائمة وحماته - فإنه لا يعرفهم عادة الا اصحاب  
المذهب خاصة في عصور الانغلاق والمضايقات بالمتابعة  
والسجن لائمة المذاهب ورؤوس الحركات المناوئة للظلم  
والظغيان ، وعليه فأرجوكم ان كنتم حريصين على المعرفة  
والعلم والتحقيق ، ذودا عن السنة المطهرة أن يتقول عليها ما  
ليس منها ، أو ان يحذف منها ما هو منها فأرجوكم الرجوع  
الى المصادر التالية :

1 كتاب السير      ابو العباس احمد      مطبوع  
ابن سعيد الشماخي

2 كتاب الطبقات      ابو العباس احمد      مطبوع  
ابن سعيد الدرجيني

3 سلم العامة  
والمبتدئين الى  
معرفة أئمة الدين  
عبد الله بن يحيى  
الباروني  
مطبوع

4 الازهار الرياضية  
في تاريخ الأئمة  
الاباضية  
سليمان بن عبد الله  
بن يحيى الباروني  
مطبوع

5 كشف الغمة  
الجامع لآخبار الامة الازكوي  
سرحان بن سعيد  
مخطوط

مترجم

6 السيرة واخبار  
الأئمة  
أبو زكرياء يحيى  
ابن ابي بكر  
الوارجلاني  
مطبوع

7 انساب العرب  
مسلمة بن مسلم  
العوتبي  
مطبوع

8 الجواهر المنتقاة  
أبو القاسم بن ابراهيم  
البرادي  
مطبوع



- 9 رسالة في تقييد  
أصحابنا أبو القاسم بن ابراهيم  
البرادي مطبوع
- 10 سير الوسياني أبو الربيع بن عبد السلام مخطوط  
الوسياني
- 11 الكشف والبيان أبو سعيد محمد بن  
سعيد الإزدي القلهاني مطبوع
- 12 كتاب جوابات في المكتبة البارونية  
جابر بن زيد - جربة تونس مخطوط
- 13 رسالة في أحكام الزكاة أبو عبيدة مسلم بن  
أبي كريمة دار الكتب  
المصرية
- 14 مقدمة على شرح عقيدة التوحيد الشيخ القطب امحمد  
ابن يوسف اطفيش مطبوع
- 15 كنز الاريب للصائفي مطبوع  
وسلافة اللبيب
- 16 المدونة الكبرى أبو غانم الخرساني مطبوع



17 كتاب الاباضية  
صالح باجية تونس  
مطبوع بالجريد

18 الاباضية في  
علي يحيى معمر  
مطبوع موكب التاريخ

19 الاباضية بين  
علي يحيى معمر  
مطبوع الفرق الاسلامية

20 تاريخ المغرب  
محمد علي دبوز  
مطبوع العربي الكبير

21 تحفة الاعيان  
الشيخ نور الدين  
مطبوع السالمي

22 العقود الفضية في  
سالم بن حمد الحارثي  
مطبوع الاصول الاباضية

23 اللعة المرضية  
نور الدين السالمي  
مطبوع

24 نلقين الصبيان  
نور الدين السالمي  
مطبوع

25 شرح الجامع نور الدين السالمي مطبوع  
الصحيح

26 ازالة الوعشاء عن سالم بن حمود السيابي مطبوع  
اتباع ابي الشعاء

27 شرائع الدين ابو سلام اللواتي مخطوط

وكل هذه المصادر تثبت انمعاصرة والتلمذ بين الربيع وابي  
عبدة وبين أبي عبدة وجابر وبين جابر ، الصحابة .

ومن المصادر الغير الاباضية نذكر كمال - لا حصراً لها -  
الاعلام للزركلي ، والطبقات لابن سعد ولان الميزان ،  
وانساب الاشراف للبلاذري وفتوح البلدان وغيرها ، من سلسلة  
كتب التاريخ والدراسات الحديثة لكثير من الدارسين ،  
العرب والمستشرقين انظروا في كل ذلك كتاب نشأة الحركة  
الاباضية للدكتور عوض خليفات ، وكذا رسالة الاباضية في  
النواقع الاسلامي لميلود أحمد الفساطوي ليبيا والحركة  
الاباضية في المشرق العربي لمهدي طالب هاشم ، وكلها  
دراسات درست على مستوى الجامعات ودرست دراسات  
معمقة وكلها تثبت ان الربيع تلميذ لابي عبدة مسلم ، وابو

ولعل هذا كاف في الجواب عن توقفكم ، وأرجو أن تكونوا مقتنعين بثبوت الصلة الوثيقة معاصرة والتقاء بينهم ، وإذا ثبت ذلك زال عنكم كل التباس .

أما جوابكم عن الحديث الأول في المسند : نية المؤمن خير من عمله والاعمال بالنيات وروايته عن ابن عباس ، بينما بقية الصحاح وكتب السنة روته عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقط فاليكم الجواب بعد أن نستمع الى كل من كلام الامام الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري والامام الشيخ نور الدين السالمي في شرحه على الجامع الصحيح للمريبع قال الحافظ ابن حجر في المنتح ما نصه :

ثم ان هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الائمة المشهورون إلا الموطأ ووهم من زعم أنه في الموطأ مقترأ بتخريج الشيخين له والنسائي عن طريق مالك وقال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً لأنه لا يروى عن عمر الا من رواية علقمة ، ولا عن علقمة الا من رواية محمد بن ابراهيم ، لا عن محمد بن ابراهيم الا من رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال : فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرّد به من فوقه ، وبذلك حزم الترمذي والنسائي والبزار وابن السكن وحمزة بن محمد الكناني ؛ وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين

هل الحديث في أنه لا يعرف الا بهذا الاسناد ، وهو كما قال  
 لكن بقيدين : أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة  
 ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما . ثانيهما  
 السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق  
 النية : كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم . يبعثون على  
 نياتهم وحديث ابن عباس : لكن جهاد ونية ، وحديث  
 أبي موسى : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في  
 سبيل الله متفق عليهما ، وحديث ابن مسعود رب قتيل بين  
 الصفيين الله أعلم بنيته أخرجه أحمد ، وحديث عبادة من غزا  
 وهو لا ينوي الا عقالا فله ما نوى أخرجه النسائي الى غير  
 ذلك مما يتعبر حصره ، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن  
 حديث عمر متواتر ، الا ان حصل على التواتر المعنوي  
 فيحمل ، نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد فحكى محمد  
 بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان  
 وخمسون نقلاً . وورد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز  
 الثلاثمائة وروى أبو موسى المديني عن بعض مشائخه مذاكرة  
 عن الحافظ أبي اسماعيل الانصاري الهروي : قال كتيبه من  
 حديث سبعائة من أصحاب يحيى قلت ( أي ابن حجر ) وأنا  
 استبعد صحة هذا فقد تبعت طرقه من الروايات المشهورة  
 والاجزاء المنشورة عند طلبت الحديث الى وقتي هذا فما  
 قدرت على تكميل المائة وقد تبعت طرقه في



على ما نقل عن تقدم كما سيأتي مثال لذلك في الكلام  
على حديث ابن عمر في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى  
اه انتهى نص الحافظ ابن حجر من الفتح .

أما كلام الشيخ السالمي فقال : « وحديث الاعمال  
بالتيات لم يثبت عن ابن عباس الا عند الربيع في هذا  
الطريق وكفى به حجة وقد رواه ائمة الحديث من قومنا من  
طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقط حتى قال أبو بكر  
البنار لا نعلم روي هذا الكلام الا عن عمر بن الخطاب عن  
النبي ﷺ بهذا الاسناد ، وقال الخطابي لا أعلم خلافا بين  
أهل الحديث في أنه لم يصح مسنداً عن النبي ﷺ الا من  
زواية عمر لكن قال الحسيني : وقد روى هذا الحديث من  
غير طريق عمر بن الخطاب فرواه أبو سعيد الخدري ،  
وأبو هريرة وأنس بن مالك ، وعلي بن أبي طالب ، ثم ذكر  
من خرجوه ومن رواء عنهم وأشار الى بعضهم بالوهم وبعضهم  
بالغربة وبعضهم بالتضعيف وعلى كل حال فالحديث مجمع  
على صحته مستفيض بين الأمة اه هذا ما قاله السالمي .

أيها الشيخ الكريم : ماذا ترون في هذين الكلامين عن  
أولئك الائمة الاعلام ؟ هل الاحسن أن نقوض الأمر الى الله  
مكتفين بصحة الحديث قطعاً بقطع النظر عن رواته وألفاظه  
صيغه وعباراته والكل حجه شاف كاف ؟ أم تريدون ان

تنصدي للنقد الفني لفظا ومعنى حتى تتبين الاوفق فاللاوفق  
من تلك الاقوال ؟ ان كان ولا بد وقد الجأتمونا  
لذلك فاستمعوا .

١ - لنسلم جدلا ان الراوي الوحيد لذلك الحديث هو عمر  
رضي الله عنه وان السياق الذي ذكر فيه الحديث كما يشير  
اليه صلب الحديث ومناسبة التحديث وهو الهجرة وخاصة  
هجرة مهاجر أم قيس وكان ابن عباس آنذاك صيا لم يحضر  
المناسبة بنفسه وإنما سمعه بعد كبره من عمر . وكل ما فر  
الامر ان ابن عباس وقد حدث جابر بن زيد تلميذه الخالص  
بدل ان يذكر له عمر بن الخطاب اثناء تحديثه اياه عن النبي  
وبيان أهميتها في قبول أو رفض عمل المؤمن... لم يذكر  
عمر . فرفع الحديث منه مباشرة الى الرسول ﷺ فهل في  
ذلك منقصة من قيمة صحة الحديث سندا أو متنا؟ يبدو أن لا.  
لانه قصاره انه مرسل صحابي وأن الحلقة المتفقودة صحابي  
كبير فأي مسلم يؤمن بالله ورسوله وعدالة الصحابة خاصة  
كبارهم وأخص العشرة المبشرين بالجنة وبصفة أكثر  
خصوصية الخلفاء الراشدين الاربعة . وأكثر تخصيصا  
العمرين . الصديق والفاروق أنهما ان لم يذكر في سند  
لحديث وقد علم حقا وجودهما فيه . أي مسلم يقول ان ذلك

الحديث يغمز فيه أو يطن فيه بما يقتضي عدم أخذه أو روايته كل ذلك اذا سلمنا ان النبي ﷺ لم يعد التحديث به مرة اخرى قط .

2 - كيف يتصور في حديث قال فيه رجال العلم بالحديث والفقهاء ما قالوا مما حكاه ابن حجر ايضا في الفتح بنصه اذ قال : وقد تواتر النقل عن الائمة في تعظيم قدر هذا الحديث ، قال أبو عبد الله ( وكأني به البخاري نفسه ) ليس في اخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث ، واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البويطي عنه ، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكناي على أنه ثلث الاسلام . ومنهم من قال ربعه واختلفوا في تعيين الباقي ، وقال ابن مهدي أيضا يدخل في ثلاثين باباً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين باباً..... وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا ينبغي أن نجعل هذا الحديث رأس كل باب وقال الامام أحمد : القواعد الثلاث التي ترد اليها جميع الاحكام هي :  
1 - هذا الحديث الاعمال بالنيات . 2 - حديث من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . 3 - حديث الحلال بين والحرام بين إنه انتهى كلام ابن حجر . كيف يمكن في حديث هذا شأنه ومقامه وقيمه وعظمته في التشريع وفي حياة المسلم وعمله لدينه ودينه أن لا يحفظ ولا ينقل ولا

يرويه الا واحد في الامة الاسلامية طيلة أجيال من عصر  
النبوة حتى عصر يحيى بن سعيد فيقبل عليه وعلى رواية  
حديثه مائة ، ومائتان وخمسون ، وثلاثمائة وسبعمائة ؟ الا  
يقف العاقل البصير ازاء هذا وقفة تساؤل وتثبت ؟ ما الذي  
جعل الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم يزهدون في رواية  
وتقل هذا الحديث ؟ وما الذي جعل تلاميذ أو معاصري  
يحيى بن سعيد يتهاقنون عليه لرواية نقر الحديث ؟ أم  
تنب التقصير - حاشاه - الى الرسول عليه السلام أن يكون  
قد أثر به عمر فقط ، وكأنه غير مسؤول على تركية نفوس  
أصحابه وتصحيح نواياهم لتقبل أعمالهم ؟ أم التقصير والاثرة  
منسوبان لعمر فأثر به علقمة وهذا بدوره أثر به محمد  
ابن ابراهيم وأثر محمد بن ابراهيم تلميذه يحيى بن سعيد وفي  
هذا الاخير تجلى خلق الايثار واذاعة العلم ونشره فصدع بما  
عنده لكافة الناس ؟

واذا أضفنا الى كل ذلك ان عمر يحدث بحديثه على  
المنبر يوم الجمعة والمسجد غاص بالناس فكيف يمكن أن لا  
يعقل أحد من الحاضرين هذا الحديث من كلام عمر وهم  
احرص ما يكونون على رواية وحفظ احاديث رسولهم وسته  
عليه الصلاة والسلام ، فما فائدة خطبة عمر اذن فيهم ، وكيف  
يتغفلون كلامه ، ويروونه لمن فاته اذا لم يحفظوا عنه  
وينقلوا حديث رسول الله ؟ ان هذا شيء عجيب ! ...



بناء على كل ما سبق يبدو ان الصواب والله أعلم ، ما  
قاله الحسيني والسالمي ، وان هذا الحديث قد روي من غير  
طريق عمر بن الخطاب فرواه أبو سعيد الخدري ،  
وأبو هريرة وأنس بن مالك وعلي بن أبي طالب وابن عباس  
وغيرهم . يبقى التعليل لاولئك بالوهم في البعض والغرابة  
في البعض والتضعيف في البعض الآخر فذلك مقاييس  
اعتبارية نسبية تختلف بحسب نظرة المصنف وموازينه التي  
قد يدخل فيها بعض شروط مثقلة او غير متفق على اعتبارها  
كما هو الشأن في الاحاديث التي ترك البخاري روايتها  
فرواها غيره مثل مسلم مثلاً ، وليقتس على ذلك غيره .

فضيلة الشيخ : ارجو بعد هذا ان تترجعوا الثقة في  
نفوسكم - ان شئتم - وان الجامع الصحيح للامام الربيع بن  
حبيب الفراهيدي قد كتب في النصف الاول من القرن الثاني  
ولا يمكن تحديد سنة معينة لذلك لان المجاميع والمسانيد  
والصحاح لا تجمع في يوم ولا شهر ولا في عام واحد وأما  
تجمع في أعوام ان لم تقل في أجيال وان أبا عبيدة مسلم  
ابن أبي كريمة كان سجين الحجاج ولم يطلق سراحه الا بعد  
وفاته سنة 95 هـ . فاذا كنتم تعنون ان اطلاق سراحه من  
السجن بمثابة ولادته من جديد أو تعتبروا ذلك ميلاداً أو بعثاً  
لحركته العلمية على غرار ما قيل في البحر : الداخل فيه  
مفقود والخارج منه مولود : فلكم ذلك ولا تقولن اذن كيف

التقى بجابر وقد توفي سنة 93 هـ وأبو عبيدة سجين  
فأبو عبيدة لم يحكم عليه بالسجن منذ ولادته حوالي 59 هـ  
ولعل مما زاد استأذه جابراً مضايقة اختطفت أغز تلاميذه منه  
مع ملاحظة ما عسى ولعل أن يتسرب الوهم للمطبعة ان قرأتم  
شيئاً مطبوعاً ، أو اليكم فوهتم فقلبتهم الرقمين 59 الى 95  
فتأملوا رحمكم الله ، والا اين وجدتم تاريخ ميلاد أبي عبيدة  
سنة 95 هـ ؟

قلتم وجدتم ان الربيع يروي عن أناس ولدوا بعده أو ماتوا  
بعده بأكثر من خمسين أو أربعين عاماً . هلا ذكرتم ولو مثالا  
واحداً ! غلى ان كلامكم فيه التباس واضطراب فان كانت  
ولادتهم بعده أي بعد ولادته بأن كانوا اصغر منه ، فلا مانع  
من رواية الاكابر عن الاصاغر وكذا اذا كانت وفاتهم بعد  
وفاته بأربعين سنة أما اذا كان المراد أنهم ولدوا بعد وفاته  
وروى عنهم أو رروا عنه فعليكم بمثال لذلك وأظنكم لا  
تجدونه ، اللهم الا فيما عسى ان يكون استدراكا لابي يعقوب  
المرتب كما سبق ان أشرت دون أن يميزه ..

أما اشتداد تعجبكم من رواية جابر بن زيد عن أناس  
توفوا بعد المائتين بثلاثين أو عشرين سنة فدعوى لا وجود  
لها ولا دليل عليها اللهم الا أن يكون بعض مشائخه قد عمروا  
طويلا كما عمر سلمان الفارسي رضي الله عنه مائتين وخمسين

سنة أو تزيد كما يذكر له المؤرخون وإن كنت لا أقول ولا  
أظن شيئاً من ذلك في بعض شيوخ جابر من الصحابة  
أو التابعين .

أما استكمالكم ما ورد في صحيح الربيع من الحديث عن  
المسائل العقائدية التي لم تعرف إلا في القرن الثالث أو  
الرابع الهجريين ، فمثله في ذلك مثل ما ورد في صحيح  
البخاري ومسلم وغيرهما من الصحاح من أحاديث الرؤية  
والشفاعة والخلود والإيمان والكفر والقضاء والقدر  
إلى آخره....

فأما إن تكون هذه المسائل من خصوصيات القرنين  
الثالث والرابع وما بعدهما فتكون نسبتها بواسطة أحاديث إلى  
الرسول عليه السلام زوراً وبهتاناً وكذباً وإفتراءً ووضعاً ، وذلك  
طعن في أئمة الحديث وصحاحهم ونحاشيهم . وأما إن تكون  
فعلًا يردت عن النبي ﷺ فتكون معروفة لدى الصحابة  
والتابعين على بساطتها وسهولتها فيكون الربيع صادقاً فيما  
روى من ذلك وهو أحق وأصدق من يروي ذلك لقربه من  
الصحابة رضي الله عنهم ، والنبي ﷺ وعليه فلا وجه  
للاعتراض والأمر اليكم فانظروا ما ترون ، مع ملاحظة :  
أما الإضافات التي أضافها الإمام أبو يعقوب المرتب من  
مستدركاته لاتمام الصحيح وقد عاش بعد الربيع بقرون .

ما هي هذه الطامات الحديثية الموجودة فيه فلا ضربتم  
مثلا واحدا لحديث واحد اتفق عليه أهل الحديث انه موضوع  
فوجدتموه في الربيع ؟ وما أبريء نفسي ان النفس لأمانة  
بالسوء ، وهبه وجد فيه شيء من ذلك - وان كنت لا أظنه -  
فهل يقضي الحديث الواحد او الحديثان على الف حديث  
وأزيد . فتحكم بيطلان الجميع ؟ - كلا - والا فاحاديث  
خروج أهل النار من النار موضوعة مكذوبة . بدليل صريح  
القرآن بعكسها وكذا احاديث فناء النار وأهلها ، أو تنافي  
عذابها ومع ذلك نجدها في كتب الصحاح فلم نحكم بيطلان  
كل الصحاح وانما أبطلنا تلك الاحاديث الباطلة فقط ، ولم  
نتهم صاحب الصحيح في دينه ولا علمه ولا نزاهته أو عدالته  
وانما قصارى قولنا فيه إنه بشر وانه دلس عليه وعلى من قبله  
بها كما دلس على النبي في بعض وقائع والمؤمن  
غر كريم .

أما قولكم انكم بحثتم عن ترجمة للربيع وابي عبيدة فيما  
عندكم من كتب الرجال المطبوع والمخطوط سواء في  
الثقات او الضعفاء او الوضاعين فلم تعثروا لهما على ترجمة  
تقنعوا فالجواب :

1 - الحمد لله انكم قلتم بحثتم فيما عندكم من كتب  
الرجال ولم تقولوا في كل كتب الرجال ولا ادري نسبة ما



عندكم مما ليس عندكم من كتب الرجال والتراجم المؤلفات  
في المكتبة الاسلامية والعربية وغيرهما .

2 - يستشف من قولكم لم تعثروا على ترجمة تغنى أنكم  
عشرتم على بعض الشيء ولكن لم يغنكم ولا غضاضة في ذلك  
على الذي كتب اذ كل ما في الامر أنه كتب ما انتهى اليه  
علمه وما على طالب المزيد الا ان يبحث في مراجع اخرى  
وقولكم انكم لم تجدوهما في الثقات او الضعفاء او  
الوضاعين . أما لو أنكم وجدتموهما في الضعفاء او الوضاعين  
لكان لقولكم نصيب من الاعتبار ، ولكانت لنا معكم وقفة  
لتحقيق ذلك أو تفنيده على ضوء المقاييس المعتمدة لدى  
المحققين . أما ولم تجدوهما في ذلك فالقاعدة العامة لدى  
الاصوليين المحققين الحريصين على وحدة الامة الاسلامية :  
ان الاصل في المسلمين جميعا العدالة والمروءة وقبول  
الشهادة والرواية حتى يثبت ما يخالف أو يناقض ذلك ،  
وحيث لم يثبت في حق الرجلين شيء مما ذكر فهما على  
الشروط الكاملة للرواية من اسلام وعدالة ومروءة وثقة وضبط  
وفقه وقدم راسخة في التحديث وفق تحديث الصحابة عن  
رسول الله ﷺ . أما أنكم لم تجدوهما في الثقات فيما بين  
أيديكم من كتب الرجال فنرجو أنكم تجدونهما في كل أو

معظم الكتب التي بعثنا اليكم فيها بقائمة طويلة اباضية وغير  
اباضية ، اسلامية وغير اسلامية فاختراروا منها ما  
شتم واعتمدوه .

أما تساؤلاتكم التالية والجواب عنها فإليكموه .  
1 - هل توجد ترجمة للربيع وأبي عبيدة من كتب  
موثوقة معتمدة الى آخره .

الجواب : ما حد الثقة التي تطلبونها وحد الاعتماد الذي  
تريدونه . فان كان الاباضية وقد تعرفتم الى اواخرهم ورأيتم  
سلوكهم واستقامتهم وما هم الا بية باقية ضئيلة كما وكيفاً من  
اسلافهم ، واذا درست اصولهم فارتضيتموهم ثقات فيما يقولون  
ويكتبون فدونكم كتب رجالهم وقد ترجموا تراجم ضافية  
لأئمتهم خاصة الاولين منهم : جابرا ، وأبا عبيدة ، والربيع  
وان رأيتم الاباضية غير ذلك واستطعتم ان تعلنوه على الملا ،  
وان الاباضية ليسوا في شيء من الامة الاسلامية ولا من  
العدالة أو الثقة أو الصدق أو الضبط في شيء ، فلا يعتمد ما  
يقولون ، ولا يعول على ما يكتبون فلم المكاتبة اليها اذن ؟  
فاعلنوا ما شتم اعلانه والحكم بيننا وبينكم الله أحكم  
الحاكمين وكذا الامر بالنسبة لمن ترجم لهم من غير الاباضية  
مثل الزركلي وأضرابه فان وثقتهم بهم فقد ترجموا للرجلين .  
وان لم تثقوا بهم فلتسألوا اذن عن كل من ترجم لهم اولئك

2 - أما السؤال الثاني : ما مدى اعتماد الاباضية على هذا الكتاب ؟

فالجواب : ان هذا الكتاب هو المعتمد الاولوي - وليس الوحيد - للاباضية في الحديث فهم يعتمدون كل ما فيه مع تصرف في فهم أو تأويل بعض الاحاديث المجملة فيه ولا يطمعون في شيء منه قط بالوضع أو الوهم أو الضعف . ثم يعتمدون غيره من كتب الحديث خاصة الصحاح الست . وقد درس الامام الشيخ ييوض رحمه الله صحيح البخاري بفتح الباري فيما يزيد على خمسة عشر سنة من الدروس اليومية التي يزيد الدرس فيها على عدة ساعات . وقد ختمه في مهرجان علمي عظيم أقيم له في اواسط الاربعينات من هذا القرن بمدينة القنطرة جنوب الجزائر على غرار أو ما يقرب من مهرجان القرآن الذي أقيم له بنفس المدينة لمناسبة ختم تفسير القرآن بعد نيف وأربعين سنة غير ان اعتماد الاباضية لتلك الكتب السنية الستة وغيرها يتم ويعتبر في اطار الكتاب أي فيما لا يتعارض مع نص القرآن صريحه أو ظاهره أو روحه .

3 - أما تساؤلكم عن المرتب الوارجلاني : ابي يعقوب يوسف بن ابراهيم وترجمته فتجدونها أيضا في كل أو معظم الكتب التي افدناكم بقائمتها . وتجدونها أيضا في كثير من كتب تاريخ الجزائر وأعلامها ، لانه كان عالماً فذاً من أعلام

الجزائر وأعيانها أيام دولة الحماديين والمرابطين ، وانظروا ان شتم الاستعجال تاريخ الجزائر العام الجزء الاول للشيخ عبد الرحمن الجيلالي المؤرخ الجزائري المشهور والناقد والمفتي في آن واحد طبعة 1953 الجزء الاول صفحة 356 .

4 - أما عن تعذر أو صعوبة وجود نسختين متفقتين وتلحق نسخة للطباعة حتى وصلت نسخة الشيخ طيش وصححوا عليها فالجواب ما سبق ان قرأتموه من كلام علي علي منصور فيما نقل لكم من مقدمته على طباعة كتاب شرح النيل ، على أن المهم أنه وجدت نسخة لدى الشيخ اطفيش وكنى به فاحصا وناقدا وحافظا لها ولغيرها من النفائس والنوادر ولذلك سورع الى طبعتها .

5 - أما مدى اعتماده في ترتيب هذا الكتاب ، فحيث أنه هو المرتب الاول له على طريقة الصحاح وأنه لم يسبق الى ترتيبه فلا سند له في ذلك الا ان يكون - كما يبدو - قد اقتدى وتأسى بترتيب البخاري فيما اتفقا على روايته كما يشير اليه تسلسل الابواب غالبا بداية من باب النية الى باب بدء الوحي باب العلم باب الطهارة باب الصلاة الخ... وان كان ذلك كذلك فنعمت الاسوة والفضل للمبتدي وقد أحسن المقتدي .



6 - أما تساؤلكم عن معلوماتنا عن المسند من الناحية  
التحديثية فالجواب : أولا انكم لم تحددوا بالضبط مرادكم من  
السؤال ، ثانيا معلوماتنا عليه من الناحية التحديثية أنه أصح  
كتاب في الحديث فيما ندري ونعتقد رغم وجود كثير من  
المراسيل فيه فذلك لا يقدح فيه ، لانه قيل مراسيل جابر  
أصح وأقوى وأوصل من مسانيدده لانه غالباً ما لا يرسل  
الحديث فيحذف اسم الصحابي من السند ، إلا اذا تعدد  
الصحابة الذين روى عنهم ويبدل ان يذكرهم جميعاً فيطول  
بذلك السند فانه يحذفهم جميعاً ويكتفي بإرسال الحديث الى  
الرسول ﷺ وقد حصل له من القطع واليقين بصحة الحديث  
حتى كأنه قد سمعه من الرسول مباشرة ، هذا معنى قول  
العارفين بالمسند ان مراسيله أصح من مسانيدده على أن  
الارسال قد رأيت وقوعه في أغلب كتب الصحاح ولم ينقص  
ذلك من قيمتها واليكم البيان

فعن الموطأ قال الحافظ ابن حجر ان كتاب مالك صحيح  
عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج  
بالمرسل والمنقطع وغيرهما .

قال ابن عبد البر في تصنيف احاديث الموطأ وايصال ما  
فيه من المرسل والمنقطع والمعضل ، قال : وجميع ما فيه من  
قوله بلفظي ، ومن قوله عن الثقة عنده ، مما لم يسنده واحد

وسبغ حديثاً . قال كلها مسندة من غير طريق مالك ،  
وصنف أبو بكر الابهري الموطأ فقال جملة ما في الموطأ من  
الآثار عن النبي ﷺ حوالي 1760 حديثاً ، والمسند  
منها 600 ، والمرسل 258 ، والموقوف 613 ، ومن قول  
التابعين 285 ، وقال السيوطي في تقريبه نقلاً عن ابن حزم :  
احصيت ما في الموطأ لمالك ، وما في حديث سفيان  
ابن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة  
ونيفاً مسندة . وثلاثمائة مرسل وفيه نيف وسبعون حديثاً قد  
ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وثماها  
جمهور العلماء اهـ من كتاب مفتاح السنة او تاريخ فنون  
الحديث ، محمد عبد العزيز الخولي .

أما عن مسند الامام احمد بن حنبل امام المحدثين كما  
يقال عنه ويعتبر مسنده من أجل اصول السنة فقد امتدح  
مسنده باحتوائه على ثلاثمائة حديث ثلاثية السند من بين  
أربعين ألف حديث « وهذه مكرمة يتصف بها كل  
أحاديث مسند الربيع بل منها ما هو ثنائي السند  
لان أبا عبيدة أدرك الصحابة قطعاً والشك في الربيع  
ان يكون قد أدرك بعض المعمرين من الصحابة مثل  
أنس بن مالك رضي الله عنه » أما تقيم بقية أحاديث  
مسند الامام احمد فقد روى أبو موسى المديني عن الامام  
أحمد أنه سئل عن حديث فقال : انظره فان كان في

المسند والا فليس بحجة . كأن الامام يرى صحة كل ما ساقه  
في مسنده لكن عبارته ليست صريحة في ان كل ما فيه  
حجة وانما هي صريحة في ان ما ليس فيه ليس بحجة لكن  
ثم احاديث مخرجة في الصحيحين وليست فيه والحق ان  
الكتاب فيه كثير من الاحاديث الضعيفة بل ذكر ابن الجوزي  
في موضوعاته خمسة عشر حديثا من المسند لاحت له فيها  
سمة الوضع . وذكر الحافظ المراتي تسعة وقال العلامة  
ابن تيمية في كتاب منهاج السنة ، شرط أحمد في المسند ان  
لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده ( وهذا قدر مشترك  
بين الجميع ) وان كان في ذلك ( مسنده ) ما هو ضعيف .

ثم زاد ابن أحمد زيادات على المسند ضمت اليه ( قلت  
كما فعل أبو يعقوب مع مسند الربيع ) وكذلك زاد أبو بكر  
القطيعي ، وفي تلك الزيادات كثير من الاحاديث الموضوعة  
فظن من لا علم عنده ان ذلك من رواية أحمد في مسنده اهـ  
نفس المرجع السابق .

أما عن الجامع الصحيح للامام البخاري البالغ أعلى ذروة  
في الصحة عند المحدثين نظرا لشروطه التي اشترطها لقبول  
الحديث من المعاصرة ووجوب اللقاء والاتصال فقد قال  
ابن حجر : ان عدة ما فيه من الاحاديث بالمكرر 7397 سوى  
المعلقات والمتابعات والموقوفات . وبغير المكرر من العتق

الموصولة 2602 ومن المتن المعلقة المرفوعة التي لم يصلها  
في موضع آخر منه 159 حديثا فمجموع غير المكرر 2761  
وفيه من المعلقات 1341 حديثا لا يذكر لها الامام سندا منه  
الى النبي ﷺ . وفيه من المتابعات والتبعية على اختلاف  
الروايات 344 حديثا .

قال صاحب الكتاب ولم يذكر عدد الموقوفات على  
الصحابة والمقطوعات الواردة عن التابعين فمن بعدهم فجملة  
ما فيه بالمكرر سوى الموقوف والمقطوع 9082 وقد انتقده  
الحفاظ في عشرة احاديث ومائة 110 منها ما وافقه مسلم  
على تخريجه وهو 32 ، ومنها ما تفرد بتخريجه وهو 78 قال  
الدارقطني اخرج البخاري حديث محمد بن طلحة عن أبيه  
عن مصعب بن سعد قال رأي سعد أن له فضلا على من  
دونه ، فقال النبي ﷺ هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم  
وهذا حديث مرسل : فاسمعوا فضيلة الشيخ جواب ابن حجر  
عليه قال ابن حجر : صورته صورة المرسل الا أنه موصول في  
الاصل معروف من رواية مصعب بن سعد عن أبيه وقد اعتمد  
البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق ، فأخرجه على أنه  
موصول اذا كان الراوي معروفا بالرواية عن ذكره وقد  
ضعف الحفاظ من رجال الجامع للبخاري نحو الثمانين فاسمعوا  
فضيلة الشيخ الجواب عنه قال : ولكن أكثرهم من شيوخه



الذين لقيهم وجالسهم وعرف احوالهم واطلع على احاديثهم  
وميز صحيحها من ضعيفها . فهو بهم وبأحوالهم أعرف وبهم  
أخبراه .

فضيلة الشيخ ، لعلي اكتفى بهذا وأقتصر على هذه  
النماذج الثلاث من كتب السنة البالغة أعلى درجة وقمة في  
تقدير أهل الحديث ومع ذلك سئمتم ما قيل أو ورد فيها من  
مراسيل وموقوفات ومنقطعات ومعضلات بل وموضوعات ومع  
ذلك لم يقدح في صحة الموطأ ونسبته للإمام مالك ولا في  
صحة المسند ونسبته إلى الإمام أحمد . ولا في صحة الجامع  
الصحيح ونسبته للإمام البخاري ولم يبطل الاعتماد على تلك  
الكتب الأمهات بل ولم تنقص من قيمتها شيئا يذكر . وقد  
رأيت التعليقات والتخريجات وهي عين التعليقات  
والتخريجات التي عللنا بها مراسيل الإمام الربيع أو  
موقوفاته . ولا نظن فيه موضوعات ، وكذلك زيادات الإمام  
أبي يعقوب .

فصدقوا فضيلة الشيخ أولا تصدقوا أننا كتبنا لكم تلك  
التخريجات والتعليقات والاجوبة عن مسند الإمام الربيع قبل  
ان نطلع على تلك التخريجات والتعليقات لتلك الأمهات  
فله الحمد على توافق آراء ذوي النوايا الطيبة والظنون  
الحسنة في اخوانهم المسلمين وائمتهم وأسلافهم من الاولين

والآخرين امثالاً لقوله عليه السلام . احتمل لأخيك سبعين باباً ، ولقوله تعالى اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم ، وهنا جوابنا عن معلوماتنا وتقييمنا للمسند من الناحية التحديثية .

أما قولكم لم لم يظهر المسند اثناء الدولة الاباضية في المغرب وتغنون طبعاً الدولة الرسمية فالجواب نحيلكم فيه الى أبي عبد الله الشيعي الصنعاني وإمامه عبيد الله المهدي وما فعلاه بالمكتبة المعصومة بتهرت وقد أتت عليها النيران احراقاً متعمداً فلم تبق ولم تذر شيئاً منها ولذلك لا نستطيع ان نثبت أنه لم يشتهر عندها بل المتوقع غير ذلك ما دام الربيع أقرب إمام حديث لديهم ولما تولى المانيد ولا المجامع الاخرى حتى يستغنوا بها عنه .

أما قولكم عن عز الدين التنوخي وما كتبه في مقدمته على طبعة شرح الجامع الصحيح فنرجو أن ترفع عن تنقص الناس والخط من قيم الرجال ، فدونكم وإياه تستطيعون مكاتبته ان كان مازال حياً . وان كانت اشيعت عندنا وفاته ، فيجيبكم بنفسه عن نفسه وتناقضه ان كان فيما كتب تناقض ، وان كنت لم أدركه ولم تذكره ومن جوابه لكم تبينون قدرته أو عجزه ووفرة بضاعته العلمية او قلتها في الحديث او في التاريخ او غيرها .

وبعد فضيلة الشيخ المحترم بعد هذا الحوار العلمي البناء  
المدعم بالأدلة من المراجع والنصوص وأقوال جهابذة علماء  
الحديث المبرزين الذين يعتبرون أئمة في الحديث لنا ولكم  
ولكافة الأمة الإسلامية نرجو أن يكون قد حصل لكم علم  
قطعي وإن لم يكن قطعياً فظني راجح - ونحن في مسألة  
عملية لا عقائدية - يكفي أن تدرجوا وتعتبروا الجامع  
الصحيح أو المسند للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي ، من  
ضمن كتب الحديث التي يجب أن يعتمد لدى الأمة الإسلامية  
كافة لقرب منزلته من النبي ﷺ وصحابه إذ هو أعلى سنداً  
من كل كتاب سواه فيما ندري ويكون اطلاعكم عليه كشفاً  
أو كنزاً علمياً جديداً - على قدمه - اطلعتم عليه وظفرتم به  
وبذلك تكونون قد خدمتم السنة ، كما ترجون ونرجو  
جميعاً ، خدمة تحسبون بذلك الأجر وحسن المثوبة عند الله  
والأفلاكر في الدين قد تبين الرشد من الغي ، ولتكن  
لنا ولكم أسوة حسنة بالإمام مالك وقد قال له أبو جعفر أو  
الرشيد : أردت أن أعلق كتابك هذا في الكعبة وأفرقه في  
الآفاق وأحمل الناس على العمل به حباً لمادة الخلاف :  
فقال له مالك : لا تفعل فإن الصحابة تفرقوا في الآفاق ،  
ورروا أحاديث غير أحاديث أهل الحجاز التي اعتمدتها وأخذ  
الناس بذلك ، فاتركهم على ما هم عليه فقال له : جزاك الله  
خيراً يا أبا عبد الله ، فلتكن لنا ولكم أسوة حسنة في أولئك

الأئمة وترك الناس وما درجوا عليه من اعتماد أئمة وكتب  
 نالت ثقتهم واقتناعهم بإمامتهم في الدين والورع والزهد ،  
 وفي العلم بالكتاب والسنة ، وما بين أيديهم من أحاديث  
 مدونة صحيحة صحة لا يدانيها غيرها ولا يشوبها إلا بعض ما  
 شاب بقية الصحاح ، ما دام محتواها لا يخالف أصل الشريعة  
 والملة : القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من  
 خلفه تنزيل من حكيم حميد .

ولنتعاون بعد ذلك - بمقتضى ما حملنا الله من مسؤولية  
 في الأمة ومن أمانة الهداية والارشاد وأمانة الدعوة والنصح لله  
 ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم - لتعاون على  
 إرجاع البشرية الضالة الى الجادة بمحاربة الشرور والآفات  
 الاجتماعية الدينية والخلقية والاقتصادية على اختلاف  
 أشكالها وألوانها ، على ان لا تأخذنا في الله لومة لائم غير  
 متعلقين ولا مترلفين معلنين بقول الله عز وجل: (وان هذا  
 صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن  
 سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) .

وأخيراً أختتم حديثي هذا معكم بقوله تعالى : « ومن  
 أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال انني  
 من المسلمين ولا تستوي الحسنه ولا السيئة ادفع  
 بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه  
 ولي حميم . »